

بيان كلام الحاجي بابا عن بعض المسائل النحوية في كتابه خلاصة الإعراب

Achmad Mukrim

STAI Imam Syafi'i Cianjur

Email: achmadmukrim@gmail.com

مستخلص البحث

أهمية تعلم اللغة العربية كبيرة لأنها تعين الطالب في تعمق معاني الكلام العربي نشرًا وشعرًا، فينبغي له أن يطور ما عنده بل يزيد على قدر الإمكان. وبالجملية يجدر الكلام لما يتعلق بعلم النحو. بعد أن تتبّع الباحث حول الكتب النحوية تبين له كتاب مناسب لطلاب العلم المبتدئين خاصة، ألا وهو خلاصة الإعراب في شرح المصباح لحاجي بابا الطوسي رغم أنه مخزون في عالم المخطوط. فوجد الباحث بعض المسائل التي تجدر للبحث والتحليل، فأما المسألة الأولى فهي أن في مبحث إعمال المصدر ذهب المصنف إلى أن أقوى عمله إذا كان منونًا كما ذهب به بعض النحاة كالزجاج والفارسي والأستاذ أبو علي. وأما المسألة الثانية فهي توضيح الخصري ما حصره المصنف من امتناع المثاليين (الحسن وجهه بالإضافة، ولا الحسن وجهه). وأما المسألة الثالثة فقصد المصنف مذهب البصريين في مبحث الإضافة بحكم البناء إن كان المضاف جملة فعلية بالماضي فقط.

الكلمات المفتاحية: علم النحو، حاجي بابا الطوسي، المسائل النحوية

Abstrak

Urgensi mempelajari bahasa arab sangatlah besar karena ia membantu seorang pelajar memperdalam makna-makna kata bahasa arab baik itu prosa maupun puisi, maka sepatutnya seseorang meningkatkan apa yang ia miliki dan menambahnya sebisa mungkin. Secara umum ini berhubungan dengan ilmu nahwu. Setelah peneliti menganalisa buku-buku nahwu maka didapati sebuah buku yang cocok bagi para penuntut ilmu pemula yaitu *khulāṣatu al-i'rāb fī syarḥi al-miṣbāḥ* karya Haji Baba al-Thusi meskipun masih dalam bentuk manuskrip. Peneliti menemukan beberapa masalah yang layak untuk dijabarkan dan diuraikan. Adapun masalah pertama yaitu pembahasan *i'māl al-maṣḍar* yang mana pendapat penulis menyatakan bahwa *amal*nya yang terkuat ketika bertanwin sebagaimana pendapat sebagian pakar nahwu seperti al-zajjāj, al-fārisi dan ustadz abū 'ali. Dan masalah yang kedua yaitu penjelasan al-khūḍori terkait pembatasan Penulis pada 2 contoh berikut *al-hasanu wajhin bi al-iḍāfah, wa lā al-hasanu wajhih*. Dan masalah yang ketiga, yang dimaksud oleh penulis adalah mazhab al-baṣriyyīn dalam pembahasan *iḍāfah* dengan hukum *bina* tatkala *muḍāf* berupa *jumlah fi'liyyah bi al-maḍi* saja.

Kata kunci: Ilmu nahwu, Haji Baba al-Thusi, permasalahan-permasalahan Nahwu.

١. التمهيد

فإن اللغة العربية غنية الألفاظ كثيرة المعاني عالية الاهتمام، تنجلي معانيها لمن قرأ وسمع وكتب وتكلم. وهذه اللغة الكريمة تعطي رغبة لا تكاد توجد من الزمن الاول إلى الحال والمستقبل من الأمم. كثير من العلماء بلغوا غاية التمكن في اللغة العربية حتى يفهموا العلوم الشرعية لأن تلك العلوم تتوقف معرفتها باللغة العربية بصحيح الفهم. فصحة الفهم تكون بالمهارات العربية الأربع وهي القراءة والكتابة والاستماع والكلام.^(١) فمهارة وتمكن هذه اللغة بإحاطة فنونها من علم النحو والصرف والبلاغة وغيرها من العلوم. كذلك موضوع التصوص وقضيتها، فكل من يعاني بها مع ضعف القواعد اللغوية لديه فضلا عما ليس عنده قدرة واهتمام، فضال في حقه ومضل لغيره، ويستبعد من بلوغ المرام.

أما النحو فهو كالأب في الأسرة وهو يدبر ويربي ويعلم ويصوب الخطأ واللعن. لن يبلغ أحد مهما طال زمن دراسته السلامة من اللحن وسوء الفهم مادام غافلا في علم النحو، كيف يبني بيتا ولم يعرف مادة أساسية. قد يقال ممكن لكن مع مرور السحاب ينهدم ولا بد منه. فالأب ذو بصيرة يراعي

^(١) العربية بين يديك. ج: ١. ص: ث

ابنه الأول غير مراعاته لابنه الثاني وإن اتحدا في البنوة، ويؤاخذهما بالشدة والرحمة وإن اتحدا في ارتكاب المعصية. كل ذلك بحسب المصلحة التي يريد تحقيقها أو المفسدة التي يريد دفعها. كذلك النحو فمن جهل بمضمونه يكون معيباً.

وجاء جماعة يصنفون ويؤلفون الكتب النحوية مما يحتاج إليه العرب والعجم سواء للمبتدئ وللمتوسط وللفحول في هذا العلم حتى بلغت آلاف مؤلفات بل بعضها مازال في عالم المخطوط. ولعل هدف بعض العلماء في هذه المنافسة الأنيقة ما قاله الإمام الشافعي: ^(٢) "من تبخر في النحو، اهتدى إلى جميع العلوم". ^(٣)

بعد تتبع الباحث حول الكتب النحوية وجد كتاباً مناسباً للمبتدئين خاصة لكنه مازال في عالم المخطوط وهو خلاصة الإعراب في شرح المصباح لحاجي بابا الطوسي. وبسط الشارح إعراب متن المصباح مفرداً وأكثر البيان بطريقة التساؤل والتجاوب.

أراد أن يكون الباحث سهماً في خدمة هذا المجال ويتعدى النفع إلى القارئ وسائر طلبة العلم بحيث يبين ما يخفى من معنى العبارة المختصرة وكذا لمعرفة مذهب المصنف في كتابه.

٢. شكلية الكتاب

استعمل الباحث منهج الوصي التحليلي بأن يذكر آراء النحاة مع استدلالهم في كل مسألة معينة للوصول إلى النتيجة التي مشى فيها المصنف.

٣. مضمون البحث

٣,١ البحث الأول: الخلاف في إعمال المصدر من حيث قوة عمله

^(٢) هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع من أحد أئمة المذاهب الأربعة ولد في غزة سنة ١٥٠ هـ وتوفي آخر يوم من رجب سنة ٢٠٤ هـ. انظر: السبكي، تاج الدين. (١٤١٣ هـ). طبقات الشافعية الكبرى. تحقيق: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو. مصر. هجر. ط (٢). ج: ٢. ص: ١٩٨.

^(٣) انظر: ابن العماد العكري، أبو الفلاح. (١٩٨٦ م). شذرات الذهب في أخبار من ذهب. تحقيق: محمود الأرناؤوط. بيروت. دار ابن كثير. ط (١). ج: ٢. ص: ٤٠٧.

قال المصنف: (واعلم أنّ المصدرَ يقعُ على ثلاثة أوجهٍ: منوَّنًا أو مضافاً وبالألفِ واللام، وأقوى أحواله في العملِ المنوَّن) أن استعمال المصدر المنون هو الأقوى أو الأكثر، وأما غيره من النحاة لم يقل بذلك، كما قال ابن مالك^(٤) في "ألفيته":

بفعله المصدر ألحق في العمل مضافا أو مجردا أو مع أل

المراد: يعمل المصدر عمل فعله في ثلاث حالات: كونه مضافا أو مجردا من الإضافة و(أل) أو المحلى ب(أل).

يعمل المصدر عمل الفعل في الموضعين:

١. أن يكون نائبا مناب الفعل، نحو: (ضربا عمرا)، ف(عمرا) منصوب ب(ضربا) لنيابته مناب (اضرب) على الأصح، لا بالفعل المحذوف كما قاله ابن هشام. فالمصدر متأثر بالعامل، بخلاف غير متأثر بالعامل كأسماء الأفعال، نحو: (نزال زيدا) ف(نزال) مبني لا محل لها من الإعراب. والمعلوم أن المصدر وأسماء الأفعال اشتركا في النيابة مناب الفعل.

٢. أن يكون مقدرًا ب(أن) والفعل إذا أريد المضي، أو الاستقبال، أو ب(ما) والفعل إذا أريد به الحال. فمثال الأول: (عجبت من ضرب زيد عمرا أمس، أو غدا)؛ أي: (من أن ضرب زيد عمرا أمس، أو من أن يضرب زيد عمرا غدا). ومثال الثاني: (عجبت من ضرب زيد عمرا الآن)؛ أي: مما يضرب زيد عمرا الآن.

ينقسم إعمال المصدر إلى ثلاث أقسام:

الأول: المضاف، وهو على ضربين: مضاف للفاعل كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ فاسم الجلالة وهو فاعل وقد أضيف المصدر إليه. ومضاف للمفعول كقوله ﷺ: ﴿وَحَجَّ الْبَيْتَ مِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ ف(البیت) وهو مفعول وقد أضيف المصدر إليه وأتى الفاعل بعده وهو (مَنْ).

(٤) محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبائي، أبوعبد الله، جمال الدين. هو أحد الأئمة في علوم العربية. ولد في جيان بالأندلس سنة ٦٠٠هـ. وتوفي سنة ٦٧٢هـ. ومن كتبه: الألفية، وتسهيل الفوائد، والكافية الشافية (الأعلام: ٦/٢٣٣)

الثاني: المنون، وإعمال أقيس من إعمال المضاف؛ لأنه يشبه الفعل بالتنكير؛ أي: لأن الأفعال نكرات، كقوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا﴾ (إطعام) يعمل عمل فعل (أن يطعم) في قوله (يتيما) وهو منصوب.

الثالث: المحلى ب(أل)، وإعماله شاذ قياسا واستعمالا. وجه الشذوذ في القياس؛ لأن المصدر يعمل عمل الفعل، واقتترانه ب(أل) لا يشبهه بالفعل، وأما في الاستعمال؛ لأن وروده عن العرب نادر، كقول قائل:

عَجِبْتُ مِنَ الرَّزْقِ الْمَسِيءِ إِلَهَهُ وَمِنْ تَرَكِّ بَعْضِ الصَّالِحِينَ فَقِيرًا^(٥)

ذهب الفراء وجماعة إلى أن الأحسن: المضاف، ثم المنون؛ لأن المصدر ما عمل للشبه، والأصل في عمل الأسماء: الإضافة، فصار المضاف أولى؛ لوجود أصل العمل الخاص بالأسماء، والمنون دون المضاف؛ لوجوده على حالة ليست للأسماء بالأصالة.

وذهب الأستاذ أبو الحسن بن عصفور إلى أن إعمال المعرف بالألف واللام أقوى من إعمال المضاف في القياس.

أما المصنف فذهب إلى أن أقوى عمله إذا كان منوناً كما ذهب به بعض النحاة كالزجاج والفارسي والأستاذ أبو علي؛ لأن ما شبه به نكرة، فكذلك ينبغي أن يكون نكرة. قال أبو حيان الأندلسي: وهذا لا تحقيق فيه؛ لأن عمله ليس بالشبه، إنما هو بالنيابة عن حرف مصدرية والفعل، وذلك المنوب عنه في رتبة المضمر^(٦).

٣,٢ البحث الثاني: حصر المصنف امتناع المثاليين (الحسن وجهه بالإضافة، ولا الحسن وجهه).

قال المصنف: (ولا يجوز الحسن وجهه بالإضافة، ولا الحسن وجهه)، وأصل هذه المسألة هي الصفة المشبهة إن كان مضافة، هل هو جائز أم لا؟

^(٥) لم أجد أحدا نسبته إلى قائل معين.

^(٦) أبو حيان الأندلسي. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. تحقيق: حسن هندراوي. رياض: السعودية. دار كنوز إشبيلية. ط (١). ج: ١١. ص: ٧٩.

فالصفة المشبهة: الصفة المصوغة لغير تفضيل لإفادة نسبة الحدث إلى موصوفها دون إفادة الحدوث.^(٧)

وأما سبب تسميتها بالمشبهة لأنها شبهت باسم الفاعل في أنها تنفي وتجمع وتؤنث وتذكر بخلاف اسم التفضيل كأعلم وأكثر، فإنه لا ينفي ولا يجمع ولا يؤنث.

قال ابن مالك في ألفيته:

وَدُونُ أَلْ مَصْحُوبٍ أَلْ وَمَا اتَّصَلَ	فَارْفَعْ بِهَا وَأَنْصِبْ وَجُرِّ مَعَ أَلْ
تَجُرُّزُ بِهَا مَعَ أَلْ سُمًّا مِنْ أَلْ خَلَا	بِهَا مُضَافًا أَوْ مُجَرِّدًا وَلَا
لَمْ يَخْلُ فَهُوَ بِالْجَوَازِ وَسُمَّا	وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيَتِهَا وَمَا

تنتج من هذه الأبيات الثلاثة عشر أحوال في الصفة المشبهة، ستة منها على الجواز، والباقي على الامتناع.

أما الجواز قد ذكره المصنف في الكلام بأنه في حسن الوجه تسعة أوجه أكثر مما ذكره ابن مالك. وبقي أحوال الامتناع لم يذكر المصنف إلا شيئاً بسيطاً لا يكتفى به، ألا وهي أربع أحوال إذا كانت الصفة بأل:

الأولى: جر المعمول المضاف إلى ضمير الموصوف، نحو: الحسن وجهه.

الثانية: جر المعمول المضاف إلى مل أضيف إلى ضمير الموصوف، نحو: الحسن وجه غلامه.

الثالثة: جر المعمول المضاف إلى المجرد من أل دون الإضافة، نحو: الحسن وجه أبي.

الرابعة: جر المعمول المجرد من أل والإضافة، نحو: الحسن وجهه.^(٨)

^(٧) ابن هشام الأنصاري، عبد الله. (٢٠١٧م). شرح قطر الندى وبل الصدى. تحقيق: علوي أبو بكر محمد السقاف. جاكارتا: إندونيسيا. دار الكتب الإسلامية. ط(١). ص: ٢٠٦.

^(٨) ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله. (٢٠١٧م). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: لبنان. مؤسسة الرسالة ناشرون. ط(١). ج: ٣. ص: ١٢٩.

وهناك أمثلة أخرى مما لزم منه إضافة ما فيه أل إلى الخالي منها ومن الإضافة لتاليها أو لضمير تاليها، نحو: الحسن ما تحته نقابه، الحسن كل ما تحته نقابه، الحسن نوال أعدّه، الحسن وجه جاريته الجميل أنفه.^(٩)

ما ذكره المصنف ألا وهي الحالة الأولى والرابعة دون بيان وجه الامتناع، فينبغي أن محل منع الحالة الأولى إذا كان الموصوف بغير أل كزبد، وإلا جاز الجر ك(مررت بالرجل الحسن وجهه)؛ لأن معمول الصفة حينئذ مضاف لضمير ما فيه، كما ذكر عن ((التسهيل))^(١٠)،^(١١) ومنه قوله:

سَبَبَنِي الْفَتَاةُ الْبُضَّةُ الْمَتَجَرِّدَ الـ لَطِيفَةُ كَشَحِهِ وَمَا خَلْتُ أَنَّ أُسْبَى^(١٢)

وجه الاستشهاد: حيث جاء (كشحه) مجرورا فهذا جائز غير ممتنع؛ لورود معمول الصفة (المتجرّد) المحلى بأل ويرجع الضمير إليه.

٣,٣ البحث الثالث: حكم الاسم إذا كان مضافا إلى جملة.

قال المصنف: (ومنها: البناء، يعني إذا أُضِيفَ اسمٌ معرَّبٌ إلى كلمةٍ مبنيةٍ.. قِيلَ حُكِمَ البناءُ منها إليه ثُمَّ بَيَّ عَلَى الْفَتْحِ الَّذِي هُوَ أَخْفُ الْحَرَكَاتِ، وهذه القاعدة عند البعض) فالإضافة لغة: الإسناد.^(١٣)

واصطلاحاً: نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر أبداً.^(١٤) وقيل: ضم كلمة إلى أخرى منزلة من الأولى منزلة التنوين مما قبله.^(١٥)

^(٩) انظر: شرح الأشموني، المرجع السابق: ج: ٢. ص: ٣٥٨.

^(١٠) الدمياطي، محمد بن مصطفى. المعروف بالخضري. (٢٠٠٣م) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل. تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي. بيروت: لبنان. دار الفكر. ط(١). ج: ١. ص: ٥٦٩.

^(١١) المراد: تسهيل الفؤاد لابن مالك الأندلسي. انظر: كشف الظنون لحاجي خليفة. ج: ١. ص: ٤٠٥.

^(١٢) لا نسبة إلى قائل معين، كما قال في المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية

^(١٣) اللبدي، محمد سمير. (١٩٨٥م). معجم المصطلحات النحوية والصرفية. بيروت: لبنان. مؤسسة الرسالة. ط(١). ص:

والإضافة تنقسم إلى ثلاثة أقسام باعتبار التقدير:

١. مقدرة بـ(في) وهي أن يكون المضاف إليه ظرفا للمضاف، كقوله تعالى: ﴿تَرْبُصُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾؛ أي: تربص في أربعة أشهر.
٢. مقدرة بـ(من) وهي أن يكون المضاف إليه كلا للمضاف وصالحا للإخبار به عنه، نحو قولك: خاتم حديد. ألا يرى أن الحديد كل والخاتم جزء منه، وكذلك يجوز الإخبار بالحديد عن الخاتم بقول الخاتم حديد.
٣. مقدرة بـ(اللام) فيما عداها، نحو قولك: يد زيد؛ أي: يد لزيد.

اختلف النحاة في هذا التقدير فقال ابن مالك: "وأغفل كثير من النحويين بالإضافة بمعنى (في) وهي ثابتة في الكلم الفصيح بالنقل الصحيح". وعن عبد القاهر أن ثم إضافة تتقدر بـ(في). ومذهب الجمهور أن الإضافة لا تتقدر بغير "من واللام".^(١٦)

أما تقسيمها باعتبار آخر على قسمين:

١. المحضة أو المعنوية: هي إضافة غير الوصف المشابه للفعل المضارع إلى مفعوله.^(١٧) وتفيد هذه الإضافة تخصيصا أو تعريفا، كالمصدر، نحو: عجبت من ضرب زيد. واسم الفاعل بمعنى الماضي، نحو: هذا ضارب زيد أمس.

٢. غير المحضة أو اللفظية: هي إضافة الوصف المشابه للفعل المضارع إلى مفعوله.^(١٨)

^(١٤) الفارضي، شمس الدين. (٢٠١٨م). شرح الفارضي على ألفية ابن مالك. تحقيق: أبو الكميت، محمد مصطفى الخطيب. بيروت: لبنان. دار الكتب العلمية. ط(١). ج: ٢. ص: ٤٨٢.

^(١٥) الجوجري، محمد بن عبد المنعم. (٢٠٠٤م). شرح شذور الذهب. تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي. المدينة المنورة: السعودية. الجامعة الإسلامية. ط(١). ج: ١. ص: ٥٦٩.

^(١٦) المرادي، بدر الدين حسن. (٢٠٠٨م). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان. نصر: القاهرة. دار الفكر العربي. ط(١). ج: ٢. ص: ٧٨٤.

^(١٧) انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، المرجع السابق: ج: ٣. ص: ٤٠.

^(١٨) انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، المرجع السابق: ج: ٣. ص: ٤٠.

وإفادة هذه الإضافة لا تخصيص ولا تعريف، بل تفيد تخفيفا أو يرجع إلى اللفظ، كاسم الفاعل واسم المفعول بمعنى الحال أو الاستقبال، وصفة مشبهة بمعنى الحال.

فمثال الأول^(١٩): هذا ضارب زيد، الآن أو غدا.

ومثال الثاني^(٢٠): هذا مضروب الأب، الآن أو غدا.

ومثال الثالث^(٢١): هذا حسن الوجه.

هذا كله للإضافة إلى المفرد، أما الإضافة إلى الجملة فهي مما يلي:

١. ما يضاف إلى الجملة وجوبا، وهو: حيث، وإذا، وإذا.

- ف(حيث) يضاف إلى الجملة الاسمية، نحو: قمت حيث زيد قام. وإلى الجملة الفعلية، نحو: قمت حيث قام زيد.

- و(إذا) يضاف إلى الجملة الاسمية، نحو: أكرمتك إذ زيد جاء. وإلى الجملة الفعلية، نحو: أكرمتك إذ جاء زيد. ويجوز حذف الجملة المضاف إليها وعوضت بالتثنية، كقوله تعالى: وأنتم يومئذ تنظرون.

- و(إذا) يضاف إلى الجملة الفعلية، نحو: آتيتك إذا قام زيد. لا إلى الجملة الاسمية، خلافا للأخفش والكوفيين.

٢. ما يضاف إلى الجملة جوازا، وهو: حين، ووقت، وزمان، ويوم.

- إن كان ظرفا ماضيا غير محدود فيعمل عمل (إذا)؛ أي: إضافته إلى الجملة الفعلية، نحو: جئتكَ حين جاء زيد، ووقت جاء عمرو، وزمان قدم بكر، ويوم خرج خالد. وكذا الاسمية، نحو: جئتكَ حين زيد قائم، ويقاس الباقي.

- إن كان الظرف غير ماض فيعمل عمل (إذا)؛ أي: لا يضاف إلا إلى الفعلية، نحو: أجيئك حين يجيء زيد.

- إن كان الظرف محدودا فلا يضاف إلى الجملة بل إلى المفرد، نحو: شهر كذا.

(١٩) اسم الفاعل

(٢٠) اسم المفعول

(٢١) صفة مشبهة

ثم يترتب من هذا التقسيم إما أن تكون الجملة الفعلية المصدرة بالفعل الماضي، أو المصدرة بالمضارع، أو الجملة الاسمية، وبيان مذاهب النحاة في هذه المسألة كما يلي:

- بالإطلاق، سواء أضيف إلى الجملة الفعلية المصدرة بالماضي أو المضارع أو الاسمية، يجوز فيه الإعراب والبناء، وهذا مذهب الكوفيين.

- بالتفصيل، أما المضاف إلى الجملة الفعلية بالمضارع أو إلى الاسمية فلا يجوز إلا الإعراب. وأما المضاف إلى الجملة الفعلية بالماضي فيجوز البناء فقط، وهذا مذهب البصريين.

تحصل المراد من (قاعدة عند البعض)؛ أي: البناء عند البصريين. أما عند الكوفيين يجوز الأمران وإن كان المختار البناء. والله أعلم.

٤. نتائج البحث

١. ذهب المصنف إلى أن أقوى عمل المصدر إذا كان منوناً كما ذهب به بعض النحاة كالزجاج والفارسي والأستاذ أبو علي؛ لأن ما شبه به نكرة، فكذلك ينبغي أن يكون نكرة.

٢. ما ذكره المصنف من امتناع المثاليين (الحسن وجهه بالإضافة، ولا الحسن وجهه) دون بيان أي مازال مجملاً، فينبغي أن محل منع الحالة الأولى إذا كان الموصوف بغير أل كزيد، وإلا جاز الجر (مررت بالرجل الحسن وجهه)؛ لأن معمول الصفة حينئذ مضاف لضمير ما فيه، هكذا ذكر الخصري في حاشية على ابن مالك.

٣. تحصل عند الباحث لعل المراد من كلام المصنف: (قاعدة عند البعض)؛ أي: البناء عند البصريين. أما عند الكوفيين يجوز الأمران وإن كان المختار البناء. والله أعلم.

٥. المصادر والمراجع

العربية بين يديك. ج: ١. ص: ث

السبكي، تاج الدين. (١٤١٣هـ). طبقات الشافعية الكبرى. تحقيق: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو. مصر. هجر. ط (٢).

ابن العماد العكري، أبو الفلاح. (١٩٨٦ م). شذرات الذهب في أخبار من ذهب. تحقيق: محمود الأرناؤوط. بيروت. دار ابن كثير. ط (١).

- الزركلي، خير الدين. (٢٠٠٢م). الأعلام. بيروت – لبنان. دار العلم للملايين. ط (١٥).
- أبو حيان الأندلسي. التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. تحقيق: حسن هندراوي. رياض: السعودية. دار كنوز إشبيلية. ط (١).
- ابن هشام الأنصاري، عبد الله. (٢٠١٧م). شرح قطر الندى وبل الصدى. تحقيق: علوي أبو بكر محمد السقاف. جاكارتا: إندونيسيا. دار الكتب الإسلامية. ط (١).
- ابن عقيل، بماء الدين. (٢٠١٧م). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: لبنان. مؤسسة الرسالة ناشرون. ط (١).
- الأشموني، علي بن محمد. (١٩٥٥م). شرح الأشموني. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: لبنان. دار الكتاب العربي. ط (١).
- الدمياطي، محمد بن مصطفى. المعروف بالخضري. (٢٠٠٣م) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل. تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي. بيروت: لبنان. دار الفكر. ط (١).
- حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله. كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون. تحقيق: محمد شرف الدين يالتقايا، رفعت بيلكه الكليسي. إسطنبول: تركيا. دار النشر الإسلامية.
- اللبدي، محمد سمير. (١٩٨٥م). معجم المصطلحات النحوية والصرفية. بيروت: لبنان. مؤسسة الرسالة. ط (١).
- الفارضي، شمس الدين. (٢٠١٨م). شرح الفارضي على ألفية ابن مالك. تحقيق: أبو الكميت، محمد مصطفى الخطيب. بيروت: لبنان. دار الكتب العلمية. ط (١).
- الجوهرى، محمد بن عبد المنعم. (٢٠٠٤م). شرح شذور الذهب. تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي. المدينة المنورة: السعودية. الجامعة الإسلامية. ط (١).
- المرادي، بدر الدين حسن. (٢٠٠٨م). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان. نصر: القاهرة. دار الفكر العربي. ط (١).